العسكرية الاسرائيلية أثناء حرب ١٩٦٧ الذي جاء فيه: «هناك ثلاث امكانيات للعمل الاسرائيلي ضد مساعي العراق في الحصول على خيار ذري: (أ) التشويش والعرقلة. (ب) استخدام القوة الذاتية الاسرائيلية. (ج) القيام باتصالات، وبناء أساس جيد من العلاقات الايجابية. وهناك شيء واضح تماما، وهو أن هذا الأمر يشغل جميع المسؤولين الذين لهم علاقة به، وهو في طليعة سلم الاولويات، وسيكون شغلهم الشاغل من الآن فصاعدا»[٣٣].

الموقف الاسرائيلي الرسمي

أما الموقف الاسرائيلي الرسمي من موضوع النشاط الذري العراقي فقد تلخص بالتحذير من استمرار العراق في هذا النشاط وتحذير الدول التي تساعده وتمده بالخبرات والأجهزة كفرنسا وايطاليا. فقد قال مدير عام مكتب رئيس الحكومة: «لا تستطيع اسرائيل أن تسمح لنفسها بالجلوس مكتوفة الأيدي، وانتظار سقوط قنبلة ذرية عراقية على رؤوسنا»[٣٤].

وفي الماضي القريب، أكدت اسرائيل أنها لن تكون الدولة الاولى التي تدخل اسلحة غير تقليدية إلى منطقة الشرق الأوسط، كما أنها لن تكون متخلفة عن الدول الاولى التي تنتج هذا السلاح. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا، هل سيسهم النشاط الذري العراقي في ادخال تعديل على الموقف الاسرائيلي المعلن؟ نستطيع أن نجد اجابة على هذا التساؤل في تصريحات أدلى بها رئيس لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست موشي أرنس الذي قال: «ليست هناك حاجة لهذا، لأن اسرائيل دولة متقدمة اكثر من العراق في مجال التكنولوجيا والعلم، ونحن نصنف من بين الدول المتقدمة في العالم، وليس سرا أن لدينا مفاعلين نوويين للتجارب، وكليات للفيزياء والهندسة الذرية، وهي من الكليات الجيدة في العالم، وان خلق شرق أوسط ذري، أو خلق ميزان الرعب النووي في المنطقة، لا يحل المشكلة؛ فالسلاح الذري فيما لو وصل إلى العراق، فسيكون بأيد غير مسؤولة. وما أخشاه هو أنه لا يمكن الوثوق بهذه الأيدي، اقصد أن الطرف الآخر لن يقوم بعملية حسابية وتقديرية دقيقة لفائدة استعمال هذا السلاح... لذا، من المهم جدا أن تتخذ خطوات ووسائل تحول دون حصول العراق على سلاح ذري»[٣٤].

والواقع أن الاهتمام الاسرائيلي بموضوع النشاط الذري العراقي لم يبدأ في فترة حكم الليكود، فقد سبق وأن عالجت حكومة حزب العمل هذا الموضوع من قبل. وقد اشير في اسرائيل إلى أن يغئال الون، عندما كان وزيرا للخارجية في حكومة حزب العمل، اصدر امرا إلى السفير الاسرائيلي في باريس مردخاي غازيت، «بالحصول على توضيحات من وزارة الخارجية الفرنسية»[٣٥].

اضافة إلى هذا، فقد قدمت اسرائيل احتجاجا رسميا إلى فرنسا؛ وذلك عندما اجتمع وزير الخارجية، اسحاق شمير، بالقائم بالأعمال الفرنسي في اسرائيل، وابلغه «أن العراق ما يزال في حالة حرب مع اسرائيل، ولذلك فإن من شأن القوة النووية التي ستزود فرنسا العراق بها، أن تستخدم للاعتداء على اسرائيل، كذلك فإن قوات عراقية سبق واشتركت في